

قضية

مستوطنون يحتفلون بذكرى الخلاص من «الإبادة الجماعية في فارس القديمة»، كما يدعمون (أي بي ايه)



بقدرته قادر، تحولت قضية حرق مستوطنين عائلة فلسطينية إلى بحث إسرائيلي عن مجموعات تنوي «تخريب الدولة». فعلاً ثبت أن تل أبيب قد لا تعتمد إشعال «أزمة» ما، لكنها سرعان ما تحسنت استغلال هذه الأزمة في مصلحتها. وثمة أكثر من دليل على أن ما قيل عن إجراءات أمنية وسياسية لمعاكبة مستوطنين، لت تكون في أحسن الأحوال إلا تقيحاً لأظفار وحوش نمت تحت إشراف رسمي وأمني

«محرقة» جديدة لإنقاذ «ديموقراطية» إسرائيل!

بيروت حمود

«لن يتخلى عرب فلسطين عن أرضهم من دون عنف»، كان أحد قادة الحركة الصهيونية وهو فلاديمير جابوتنسكي قد نظر لهذا الفهم سابقاً (مذكرة «الجدار الحديدي»، مقالة «نحن والعرب»). من هنا مثلاً، يمكن فهم أين تبدأ جذور خطاب الكراهية، وكيف لها أن تجد أرضاً خصبة في نفوس الصهاينة الأوائل، كي تخرج فعلاً من التخيل إلى التطبيق. أخيراً، وفي أعقاب إضرام النار في منزل عائلة دوابشة واستشهاد رضيعها علي، ثم والده بعده بأيام، نشر إعلام العدو تقارير عديدة، يُستنتج منها أن هناك «تمثيلية» تقوم بها حكومة العدو وجهاز أمنها، في محاولة بائسة لتحويل مسار الإرهاب الممارس ضد الفلسطينيين، إلى إرهاب يمارس بحقها كسلطة «ديموقراطية» لا تلقى إعجاباً لدى مواطنيها من المستوطنين، الذين «يحضرون لانقلاب في السلطة من أجل تحقيق نظام حكم جديد يستند إلى الشريعة اليهودية».

لكن ثمة طرف خيط بقودنا إلى عكس هذه النتيجة. يمكن تلمسه مما كشفت عنه القنافة العاشرة الإسرائيلية، استناداً إلى تقرير لوزارة المالية. التقرير يفيد بأن هناك جمعية استيطانية باسم «حنينو» تمول الجماعات الإرهابية، ك«فتية التلال» و«تمرد» و«جباية الثمن»، و«المالية»، وفق القنافة، على علم بأنشطة «حنينو»، بل إن الحكومة الإسرائيلية تدعم بطريقة التنافية هذه الجمعية عبر إعفاءات من الضرائب وبعض التسهيلات الأخرى. فكيف، إذاً، تدعم السلطة من يحاول الانقلاب عليها؟

جاء في التقرير أن «حنينو» تدفع أموالاً لإرهابيين اتهموا بارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين، وهي

أنفقت أكثر من نصف مليون دولار في العام الماضي لتمويل إرهابيين داخل السجون (تغطية احتياجاتهم)، ونحو 150 ألف دولار على محامين سخرتهم للدفاع عن المتهمين. كما كافت واحد من المستوطنين الذين اعتدوا على فلسطينيين بمبلغ 58823 دولاراً، ووهبت مستوطناً آخر قتل سبعة فلسطينيين عام 1990 ثلاثين ألفاً.

لا تنتهي هذه «التمثيلية» عند حدود الحكومة أو وزارة المالية التابعة لها، فالجيش أيضاً أحد أطرافها. قبل بضعة أيام من حرق العائلة، استولى مستوطنون على جزء من معسكر مهجور لجيش العدو، يقع بالقرب من رام الله المحتلة، وأقاموا فيه مستوطنة «ملاخي شالوم»؛ وبينما كان الجيش يصف ما جرى بأنه «غزو غير قانوني لمنطقة عسكرية»، فإنه كان يمد «ملاخي شالوم» بالماء والكهرباء!

«الشبابك بدعم... وعلى عينك يا تاجر»

قصة واحدة لم تخرج إلى الإعلام تكشف وجهاً آخر للقضية. الشاب محمد منصور (مجد الكروم، الجليل الأعلى) تعرض لاعتداء وحشي نفذته عشرة شبان يهود ضده. يروي منصور ما حدث وهو يمرر إصبعه فوق الندبة الطويلة على رأسه. الندبة التي خلفها الاعتداء وتذكره دوماً بأن هويته العربية كافية لتكون سبب إدانة كيفما تحرك. يقول: «أنهيت دوام عملي في الفندق المثل على بحيرة طبريا، وكعادتي توجهت للتنزه على ضفاف البحيرة»، قبل أن يستدرك: «اعترضني عشرة شبان يهود، سألني أحدهم إن كنت عربياً، فأجبت بأنني كذلك، ثم سألني آخر ما الذي أفعله في أرضه، هممت بالإجابة، ولكن العصي انهالت فوقني

هذا دعماً لهم وعلى عينك يا تاجر». لا تختلف حادثة منصور كثيراً عن عماد شرح (اللد)، الذي كان عائداً إلى بيته بعدما أدى صلاة الفجر في المسجد. في الطريق، استوقفه ثلاثة شبان يتحدثون العبرية بطلاقة ويحملون الهراوات، وعندما سألوه عن هويتهم وأجابهم بأنه عربي، انهالوا عليه بالعصي. في حادثة الاعتداء على شرح، التي لم يكتمل أسبوع على مرورها بعد، حاول «الشبابك» حرق القضية ونسب الاعتداء إلى وجود خلافات شخصية بين شرح والمعتدين، وهو الأمر الذي ينفيه الشاب بالمطلق.

القلق ليس من «تمرد»

على ما يبدو، فإن هناك حالة من «القلق» ترخي ظلالها على حكومة العدو وأجهزته الأمنية. بالتأكيد ليس بسبب مجموعة من «الأولاد»

فأشعرتني بدوار غريب، ثم سقطت أرضاً». اعترف المعتدون خلال التحقيق معهم لدى جهاز «الشبابك» بأنهم فعلوا ذلك بدوافع عنصرية، وبناءً على خلفية «قومية»، وأنهم دابوا على

يرفض «الشبابك» اعتبار تشكيلات المستوطنين منظمات إرهابية

مراقبة منصور يومياً، ما يعني أن محاولة القتل كانت عن سابق إصرار وترصد. كذلك رصدت كاميرا للمراقبة وضعت في مكان الجريمة ما حدث بالتفصيل. مع هذا، فإن العقوبة كانت «مسخرة» كما يقول منصور: «ثلاثة أشهر خدمة مدنية لكل منهم... ليس

أين وصلت قضية حرق أبو خضير؟

سيعتبر القاتل «مجنوناً» ولن يرفع عليه القلم، هذا ما قاله والد الشهيد محمد أبو خضير (القدس المحتلة) قبل بضعة أيام، حينما سُئل أين وصلت قضية ابنه الذي أحرقه مستوطنون قبل عام بعد اختطافه وقتله. آخر جلسة عقدت في هذه القضية كانت في منتصف تموز الماضي، وحاول فيها الوالد الاعتراض على ما قاله الجناة، وخاصة أن كبير المتهمين في القضية كان يمثل دور «المجنون» وكان يجيب في كل مرة بأنه لا يفهم ما يقوله القاضي. لكن المحكمة ألزمت أبو خضير الصمت.

تتوقع العائلة أن تقضي المحكمة الإسرائيلية ببراءة القتلة كنتيجة ل16 جلسة عقدت «بصورة هزلية». مرة تكون الحجة بأنه لا إمكانية للتواصل مع محامي القتلة، وأخرى بأن أحد القتلة يعاني المرض، مع أن «المستوطنين قالوا في جلسات محاكمتهم أحرقناه (الفتى أبو خضير ليتطير رماده في جبال القدس)». والآن تنتظر العائلة حتى الثاني والعشرين من تشرين الأول المقبل كي يروا إلى أين ستصل القضية.

(الأخبار)

يحاولون «إحداث انقلاب في السلطة وإرساء التعاليم التوراتية» - المجموعة التي سميت بـ«تمرد». وإنما الخوف من استشهاد بقية أفراد عائلة الدوابشة. أمر يمكن أن يفجر الأوضاع في الضفة والقدس وفق تقديرهم. لهذا السبب بالتحديد، سارع المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشطاين، إلى المصادقة على طلب «الشبابك» اعتقال عناصر يمينية متطرفة، لظنهم أن ذلك يمكن أن يُهدئ الأوضاع.

الآن، صار ما تحاول «إسرائيل» أن تقول في العلن هو أن العدالة تأخذ مجراها، وأنها باتت مستهدفة «كسلطة تؤخر الخلاص»، على أيدي مجموعات يهودية أيديولوجية تعتقد أن قوانين الدولة غير ملزمة، وأنها محكومة بما هو أسوأ (قوانين أزلية - توراتية). للحظة ما، تكاد إسرائيل أن تقنع الآخر بأنها ستمسك البندقية إلى جانب «الرفاق الفلسطينيين» وتوجهها ضد المستوطنين المتطرفين!

ومع أن مصادقة فاينشطاين على أمر اعتقال كل من: مردخاي مئير وأفيتار سلونيم ومئير إيتنغر، المتهمين بحرق مقدسات مسيحية وإسلامية وتنفيذ عمليات ضد الفلسطينيين، تأتي في خدمة هذا السياق، فإن صور المعتقلين الضاحكين بإمكانها، وحدها، أن تدحض ذلك قطعاً.

إيتنغر (23 عاماً) الذي راجت قصته في الإعلام، وهو حفيد «الراف» (الحاخام) المتطرف مئير كاهانا، يرى أن «الشبابك» يعيش في ضائقة، كونه يتهمه بأنه الزعيم الأيديولوجي لتنظيم يهودي يطلق على نفسه اسم «تمرد». ويقول إن «الشبابك» لا يستطيع حتى اللحظة أن يعترف كجهاز أمن، بأن القضية التي يعالجها لم تصدر من تنظيم وإنما من الشارع، بل من «المفاهيم الشعبية البسيطة التي تدفع الناس إلى الشعور بأنهم يجب أن يفعلوا شيئاً أمام هدم مبان في المستوطنات»، إضافة إلى ما وصفه إيتنغر في مدونة «هكول يهودي» بأنه «خطيئة كبرى»، في إشارة إلى سماح إسرائيل لصوت أجراس الكنائس وتكبيرات المساجد بأن تختلط مع الصلوات التوراتية.

ويرغم أن إيتنغر لا يزال قيد الاعتقال حتى كتابة النص، فإن السيناريو بات معروفاً: سيرفض اعتقاله إدارياً، وفي أصعب الظروف سيرجري إبعاده إلى صنف، حيث معقل التطرف والعنصرية في الجليل الأعلى. المؤكد أن من يراقب تصرفات «الشبابك» يدرك أن هناك من يتمتع وهو راغب، وخير دليل على ذلك رفض الجهاز الأمني اعتبار «ليهافا» و«فتية التلال» و«تدفع الثمن» و«تمرد» منظمات إرهابية، ما يعني أن «الشبابك» الذي يعتقل بعض أفراد هذه المنظمات، يرفض فكرة الحجز على أملاك نشاطها والتحقيق معهم بحزم، لأنه في حال الإقرار بأن هذه منظمات محظورة يمكن أن يطبق عليها القانون بصورة حازمة، لكن ما يحدث هو عكس ذلك تماماً.

أكثر من ذلك، فحين يتسم إيتنغر من قاعة المحكمة، ويعبر رئيس منظمة «ليهافا» (ترفض فكرة الاختلاط مع العرب)، بنتسي غوبشطاين، بـ«نعم» رداً على سؤال صحافي من جريدة «بيتد نغمان» خلال ندوة في أحد المعاهد الدينية في القدس قبل بضعة أيام، وفيه سأل الصحافي هل يؤيد غوبشطاين حرق المقدسات، وقد صورته الكاميرات بالصوت والصورة وهو يجيب تلك الإجابة. ما يعني أن ذلك دليل قاطع لإدانة هذا الرجل الذي يستمد أفكاره من كاهانا عن تأييده حرق المقدسات علناً، على غرار سلفه الربمايم الراف موشيه بن ميمون، وهي دليل أيضاً لاعتبار «ليهافا» التي يتزعمها منظمة إرهابية... بعد كل ذلك ينطق «الشبابك» - قبل بضعة أيام - بأنه لا يملك أدلة تسمح بالإعلان عن «ليهافا» منظمة إرهابية!